اختلاف العلماء فى صفة الكلام :

والكلام أى : من الصفات الذاتية ، فإنه سبحانه متكلم بكلامه الذى هو صفته الأزلية ، المعبر عنها بالنظم المسمى بالقرآن ، المركب من الحروف ، وذلك أن كل من يأمر وينهى ويخبر يجد من نفسه معنى ، ثم يدل عليه بالعبارة ، أو الكتابة ، أو الإشارة ، وهو غير العلم ، إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه ، بل يعلم خلافه ، وغير الإرادة لأنه قد يأمر بما لا يريده كمن أمر عبده قصدًا إلى إظهار عصيانه ، وعدم امتثاله لأوامره ، ويسمى هذا الكلام نفسيًا ، كما أخبر الله عن هذا المرام بقوله : ﴿ **وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ** ﴾ [المجادلة : ٨] وفى شعر الأخطل : [بحر الكامل]

إنَّ الكلامَ لفى الفؤادِ وإنما جُعل اللسانُ على الفؤادِ دليلا

وقد قال عمر رضى الله عنه : إنى زَوَّرت فى نفسى مقالة . والدليل على ثبوت الكلام إجماع الأمة من الأئمة الأعلام ، وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام ، بأنْ أوحى إليهم بيان الأحكام ، إلا أن كلامه ليس من جنس الحروف والأصوات ، والله تعالى متكلم ، آمر ، ناه ، ومخبر ، بمعنى أن كلامه صفة واحدة ، وتكثره إلى الأمر والنهى والخبر باختلاف التعلقات كالعلم والقدرة وسائر الصفات ، فإنها واحدة ، والتكثر والحدوث إنما هو فى الإضافات ، ويكفى وجود المأمور فى علم الآمر ، والحاصل أن هذا الكلام اللفظى الحادث المؤلف من الأصوات والحروف القائمة لمحالها يسمى كلام الله والقرآن ، على معنى أنه عبارة عن ذلك المعنى القديم ، كما وقع التصريح به فى «التلويح» [١] .

وقال القونوى فى «شرح العمدة» : أهل السنة لا يرون تعلق وجود الأشياء

---

(١) هو التلويح إلى كشف غوامض التنقيح للتفتازانى كما فى كشف الخفاء وغيره .

بقوله تعالى : ﴿ كُن ﴾ بل وجودها متعلق بإيجاده وتكوينه ، وهو صفته الأزلية، وهذا الكلام عبارة عن سرعة حصول المقصود بإيجاده وكمال قدرته على ذلك ، وعند الأشعرى ومن تابعه وجود الأشياء متعلق بكلامه الأزلى ، وهذه الكلمة دالة عليه ، كذا فى «شرح التأويلات» (١) وفى تفسير «التيسير» (٢) قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة:١١٧] إنه تعالى لم يرد به أنه خاطبه بكلمة كن فيكون بهذا الخطاب ، لأنه لو جعل خطابًا حقيقة ؛ فإما أن يكون خطابًا للمعدوم وبه يوجد ، أو خطابًا للموجود بعدما وجد ، لا جائز أن يكون خطابًا للمعدوم لأنه لا شيء ، فكيف يخاطب ؟ ولا جائز أن يكون خطابًا للموجود لأنه قد كان، فكيف يقال له : كن وهو كائن ؟ وإنما هو بيان أنه إذا شاء ما كونه فكان ، **فإن قيل** : فإذا حصل الوجود بالإيجاد فما فائدة هذا الأمر ؟ **قلت**: إظهار العظمة والقدرة ، كما أنه تعالى يبعث من فى القبور ببعثه ، ولكن بواسطة نفخ الصور لإظهار العظمة ، أو يقال : دلت الدلائل العقلية على أن الوجود بالإيجاد ، ووردت النصوص القاطعة النقلية على أنه بهذا الأمر ، فوجب القول بموجبها من غير اشتغال بطلب فائدة ، كما أن فى الآيات المتشابهات وجب الإيمان بها من غير اشتغال بتأويلها .

وأشار فخر الإسلام البزدوى فى أصوله أن المراد بقوله تعالى : ﴿ كُن ﴾ حقيقة التكلم بهذه الكلمة لا مجازًا عن الإيجاد والتكوين موافقًا لمذهب الأشعرى مخالفًا لعامة أهل السنة ، لأن التمسك بالآية فى إثبات المطلوب على هذا القول أظهر ، لأنها أدل على أن المراد حقيقة التكلم ، لأن الأمر فيها مكرر بخلاف سائر الآيات، فقال : وهذا عندنا ، وأراد به نفسه ، وأجيب بأن مذهبه غير مذهب

---

(١) ومؤلفه هو أبو منصور الماتريدى .

(٢) للإمام النسفى رحمه الله .

الأشعرية ، فإن عنده وجود الأشياء بخطاب كن لا غير ، كما أن عند أهل السنة بالإيجاد لا غير ، وعند البزدوى وجود الأشياء بالإيجاد والخطاب ، فكان مذهبًا ثالثًا والله أعلم بالصواب . والمعنى إذا كلم أحدًا من خلقه ، فإنما يكلمه بكلامه القديم الذى قد كتب بالحروف والكلمات الدالة عليه فى اللوح المحفوظ بأمره لا بكلام حادث ، فإنما الحادث أدلة كلامه ، وهى الحروف والكلمات لا حقيقة كلامه القائم بالذات ، فإن كلام الحق لا يشبه كلام الخلق كسائر الصفات ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا ﴾ [الشورى: ٥١] أى بأن يوحى إليه فى الرؤيا كالأنبياء عليهم السلام ، أو بالإلهام كالأولياء رحمهم الله، ومنه الخبر «**إن الله لينطق على لسان عمر**» رضى الله عنه ﴿ أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [الشورى: ٥١] بأن يسمع كلامه ولا يراه كما وقع لموسى عليه السلام ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [الشورى: ٥١] أى ملكًا كجبرائيل فيوحى أى الرسل إلى المرسل إليه بمعنى أنه يكلمه ويبلغه بإذنه أى بأمر ربه ما يشاء، أى الله ، من إعلامه ، فكلامه قائم بذاته خلافًا للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره ، وليس صفة له حيث قالوا : كلامه حروف وأصوات يخلقها فى غيره كاللوح وجبرائيل والرسول ، ومبتدعة الحنابلة قالوا : كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم ، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال : الجلد والغلاف قديمان فضلاً عن الصحف ، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس لاحتساس تقديم الباء على السين فى بسم الله ونحوه .

والسمع والبصر أى : إنهما من الصفات الذاتية فإنه تعالى سميع بالأصوات والحروف والكلمات بسمعه القديم الذى هو صفة له فى الأزل ، وبصير بالأشكال والألوان بإبصاره القديم الذى هو له صفة فى الأزل ، فلا يحدث له سمع بحدوث مسموع ، ولا بصر بحدوث مُبْصَر ، فهو السميع البصير يسمع ويرى لا

يعزب عن سمعه مسموع وإن خفى غاية السر ، ولا يغيب عن رؤيته مرئى وإن دق فى النظر ، بل يرى دبيب النملة السوداء فى الليلة الظلماء على الصخرة الصماء ، فالسمع صفة تتعلق بالمسموعات ، والبصر صفة تتعلق بالمبصَرات ، فيدرك إدراكًا تامًا لا على سبيل التخييل والتوهم ، ولا على طريق تأثير حاسة ووصول هواء ، ولا يلزم من قِدَمها قدم المسموعات والمبصَرات ، كما لا يلزم من قِدَم العلم والقدرة قِدَم المعلومات والمقدورات ، لأنها صفات قديمة يحدث لها تعلقات بالحوادث عند وجودها تعلقًا ظاهريًا ، كما كان لها تعلق بها فى عالم شهودها تعلقًا غيبيًا ، فهما أخص من صفة العلم ، وأما قول السيوطى فى «النقاية» [1] من أنهما صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم ، فإنما يصح بالنسبة إلينا حيث يزيد العلم بهما لدينا ، وأما بالنسبة إليه سبحانه فصفاته كلها كاملات ، كما أنه كامل فى الذات ، فلا تقبل الزيادات .

والإرادة أى : من الصفات الذاتية وهى كالمشيئة صفة تخصص أحد طرفى الشىء من الفعل والترك بالوقوع فى أحد الأوقات مع استواء نسبة القدرة إلى جميع الممكنات ، وفيما ذكر تنبيه للرد على من زعم أن المشيئة قديمة والإرادة حادثة قائمة بذات الله سبحانه ، وعلى من زعم أن معنى إرادة الله فعله أنه ليس بمكره ، ولا ساه ، ولا مغلوب ، ومعنى إرادته فعل غيره أنه أمر به ، فإنه تعالى مريد بإرادته القديمة ما كان وما يكون ، فلا يكون فى الدنيا ولا فى الأخرى صغير أو كبير ، قليل أو كثير ، خير أو شر ، نفع أو ضر ، حلو أو مر ، إيمان أو كفر ، عرفان أو نكر ، فوز أو خسران ، زيادة أو نقصان ، طاعة أو عصيان إلا بإرادته ووفق حكمته ، وطبق تقديره وقضائه فى خليقته ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فهو الفعال لما يريد ، لا راد لما أراد ، ولا معقب لما حكم فى العباد ، ولا

---

(١) اسمه إتمام الدراية لقراء النقاية للإمام السيوطى .

مهرب عن معصيته إلا بإرادته ومعونته ، ولا مكسب لعبد فى طاعته إلا بتوفيقه ومشيئته ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا منجا ولا ملجأ منه إلا إليه ، ولو اجتمع الخلق على أن يحركوا فى العالم ذرة ، أو يُسكنوها مرة بدون إرادته لما قدروا على ذلك ، بل ولا أرادوا خلاف ما هنالك ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان : ٣٠] فهو سبحانه لم يزل موصوفًا بإرادته مريداً فى الأزل وجود الأشياء فى أوقاتها التى قدرها فوجدت فيها كما علمها وأرادها وقدرها من غير تقدم ولا تأخر ، وتبدل وتغير ، وهذا لا ينافى أن يكون للعبد مشيئة لقوله : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت : ٤٠] ثم من الدليل على صفة الإرادة والمشيئة قوله تعالى : ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] وفى آية أخرى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة : ١] وهى والمشيئة واحدة عندنا فى حق الله تعالى ، أما فى جانب العباد فيفترقان ، فلو قال رجل لامرأته : أردت طلاقك لا تطلق ، ولو قال لها : شئت طلاقًا يقع لأن الإرادة مشتقة من الرود وهو الطلب ، والمشيئة عبارة عن الإيجاد ، فكأنه قال : وجدت طلاقك وبه يقع الطلاق، كذا ذكروه ، وقال القونوى : فيه نظر إذ لو كان كذلك لما احتيج إلى النية ، والحاصل أن المشيئة عبارة عن الإرادة التامة التى لا يتخلف عنها الفعل، والإرادة تطلق على التامة وعلى غير التامة ، فالأولى هى المرادة فى جانب الله تعالى ، والثانية فى جانب العباد ، انتهى .

وفيه أنه على هذا كان ينبغى أن يذكر المشيئة فى الصفات لا الإرادة ، فإن قيل: إن الله تعالى طلب الإيمان من فرعون وأبى جهل وأمثالهما بالأمر ولم يوجد منهم الإيمان ، فلو كان الإرادة والمشيئة واحدة كما زعمتم لوجد ذلك منهم ، لأن المشيئة هى الإيجاد ، قلنا : الطلب من الله تعالى على نوعين : طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالأمر ، ولا يلزم منه الوجود لتعلقه باختيار

المكلف وهو المسمى بالمشيئة ، والإرادة والوجود من لوازمهما ، إذ لو لم يكن يلزم العجز ، وهو سبحانه منزه عنه بخلاف العباد ، ثم الحكمة سواء كانت بمعنى العلم أو إحكام العمل فصفته أزلية عندنا ، خلافًا للأشعرى حيث قال : إن أريد بها العلم فهى أزلية ، وإن أريد بها الفعل فلا ، إذ التكوين حادث عنده ، قال القونوى : القدر هو العلم المفقود ، ثم اختلفت عبارات أصحابنا فى هذه المسألة، قال بعضهم : نقول : إن جميع الموجودات والأفعال مراد الله ولا نقول على التفصيل إن القبائح والشرور والمعاصى من الله ، كما نقول على الإجمال : إنه خالق لجميع الموجودات ، ولا نقول على التفصيل: إنه خالق الجيف والقاذورات، وقال بعضهم : نقول على التفصيل ولكن مقرونًا بقرينة تليق به ، فنقول : إنه أراد الكفر من الكافر كسبًا له شرًّا قبيحًا منهيًّا عنه ، كما أراد الإيمان من المؤمن كسبا له خيرًا حسنًا مأمورًا ، فهو اختيار الماتريدى ، وبه قال الأشعرى .

هذا والمحققون من أهل السنة يقولون : الإرادة فى كتاب الله نوعان : إرادة قدرية كونية خَلْقية وهى المشيئة الشاملة لجميع الحوادث لقوله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] إرادة دينية أمرية شرعية وهى المتضمنة للمحبة والرضى كقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأمثال ذلك، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى ، فالإمام ذكر هذه السبعة من الصفات الذاتية ، ومنها الأحدية فى الذات ، والواحدية فى الصفات ، والصمدية المستغنية عن المكنات ، والعظمة والكبرياء على ما ورد فى الأسماء والصفات ، قال البيضاوى : العظيم نقيض الحقير ، والكبير نقيض الصغير ، أقول : والعلى نقيض الدنى ، فهذه ألفاظ متقاربة المعنى فى الأسماء الحسنى ، والقول بأنها ألفاظ مترادفة ، صدر عن أحوال متكايفة ، فقد قال حجة الإسلام : ينبغى أن نعتقد

تفاوتًا بين معنى اللفظين ، فإنه يصعب علينا وجه الفرق بين معنييهما فى حق الله تعالى ، ولكنا مع ذلك لا نشك فى أصل الافتراق ، ولذلك قال الله تعالى : «**الكبرياء ردائى والعظمة إزارى**» [١] ففرق بينهما فرقًا يدل على التفاوت ، فإن كلاً من الرداء والإزار زينة للإنسان ؛ ولكن الرداء أشرف من الإزار ولذا جعل مفتاح الصلاة لفظ : الله أكبر ، فهذه السبعة هى الصفات الذاتية الثبوتية ، واختلف فى البقاء أنه من الصفات الثبوتية ، أو من النعوت السلبية ، فبنى على الأول بعضهم وجمعها فى بيت فقال : [بحر الطويل]

حياةٌ وعلمٌ قدرةٌ وإرادةٌ كلامٌ وإبصارٌ وسمعٌ مع البقا

والأظهر أنه من النعوت السلبية ، فإن المراد به نفى العدم السابق ، والفناء اللاحق ، بناء على أن ما ثبت قدمه استحال عدمه ، وما يجوز عدمه ممتنع قدمه، وأمَّا ما وقع فى متن « العقائد » لمولانا عمر النسفى من قوله : الحى القادر العليم السميع البصير الشائى المريد ، فقد يوهم أن المشيئة والإرادة متغايران وليس كذلك لما سبق الكلام على هذا المقام ، **فإن قيل** : كيف صح إطلاق الموجود والواجب والقديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع ؟ **قلنا** : بالإجماع وهو من الأدلة الشرعية.

الصفات الفعلية واختلاف الماتريدية والأشاعرة فيها :

وأما الفعلية أى : الصفات الفعلية ، وهى التى يتوقف ظهورها على وجود الخلق ، اعلم أن الحد بين صفات الذات وصفات الفعل مختلف فيه :

فعند المعتزلة ما جرى فيه النفى والإثبات فهو من صفات الفعل ، كما يقال : خلق لفلان ولدًا ولم يخلق لفلان ، ورزق لزيد مالاً ولم يرزق لعمرو ، وما لا

(١) صحيح : أخرجه أحمد فى مسنده (٢/ ٤١٤) وابن حبان فى صحيحه (٤٩) والحاكم فى المستدرك (٣/ ٤٥٣) والحميدى فى مسنده (١١٤٩) وأبو حنيفة فى مسنده (١٦٠) .

يجرى فيه النفى فهو من صفات الذات كالعلم والقدرة ، فلا يقال لم يعلم كذا أوْ لم يقدر على كذا ، فالإرادة والكلام مما يجرى فيه النفى والإثبات ، قال الله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤] فكانا من صفات الفعل وكانا حادثين .

وأما عند الأشعرية ، فالفرق بينهما أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات ، فإنك لو نفيت الحياة يلزم الموت ، ولو نفيت القدرة يلزم العجز ، وكذا العلم مع الجهل ، وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل ، فلو نفيت الإحياء أو الإماتة أو الخلق أو الرزق لم يلزم منه نقيضه ، فعلى هذا الحد لو نفيت الإرادة لزم منه الجبر والاضطرار ، ولو نفيت عنه الكلام لزم الخرس والسكوت ، فثبت أنهما من صفات الذات .

وعندنا أن كل ما وصف به ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من صفات الذات كالقدرة والعلم والعزة والعظمة ، وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده فهو من صفات الفعل كالرأفة والرحمة والسخط والغضب ، ثم شبهة الأشاعرة والمعتزلة فى ذلك أن التكوين لو كان أزليًا لتعلق بوجود المكون به فى الأزل ، ولو تعلق بوجوده فى الأزل لوجب وجود المكوّن فى الأزل ، لأن القول بالتكوين ولا مكون كالقول بالضرب ولا مضروب وأنه محال فلابد أن يكون التكوين حادثًا ، والجواب : إنَّ التكوين إنْ حدث بالتكوين فهو تكوين محتاج إلى تكوين فيؤدى إلى التسلسل وهو باطل ، أو ينتهى إلى تكوين قديم وهو الذى ندّعيه ، أوْ لا بتكوين أحد ففيه تعطيل الصانع .

والحاصل أنَّا نقول : التكوين قديم والمتعلق به هو المكوّن وهو حادث ، كما أن العلم قديم وبعض المعلومات حادث ، على أن التكوين فى الأزل لم يكن

ليكون العالم به فى الأزل بل ليكون وقت وجوده فتكوينه باق أبداً ، فيتعلق وجود كل موجود بتكوينه الأزلى بخلاف الضرب لأنه عرض ، فلا يتصور بقاؤه إلى وقت وجود المضروب ، ثم نقول لهم : هل تعلق وجود العالم بذاته ، أو بصفة من صفاته أم لا ؟ فإن قالوا : لا عطّلوه ، وإن قالوا : نعم ، قلنا : فما تعلق به أزلى أم حادث ؟ فإن قالوا : حادث ، فهو من العالم وكان تعلق حدوث العالم ببعض منه لا به تعالى وفيه تعطيله ، وإن قالوا : أزلى قلنا : هل اقتضى ذلك أزلية العالم أم لا ؟ فإن قالوا : نعم كفروا ، وإن قالوا : لا بطلت شبهتهم ، على أن تعلق وجود العالم بخطاب كن عند الأشعرى فكان تكوينًا وهو أزلى ، فيكون مناقضًا .

فالتخليق والترزيق وهو خلق الأشياء ورزق الأحياء **والإنشاء** أى الإبداء **والإبداع** أى اختراع الأشياء **والصنع** أى إظهاره بإظهار المصنوعات فى حال الابتداء **وغير ذلك من صفات الفعل** كالإحياء والإفناء والإنبات والإنماء وتصوير الأشياء ، والكل داخل تحت صفة التكوين ، فالصفات الأزلية عندنا ثمانية ، لا كما زعم الأشعرى من أن الصفات الفعلية إضافات ، ولا كما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر يكون كل من الصفات الفعلية صفة حقيقية أزلية ، فإن فيه تكثيرًا للقدماء جدًا وإن لم تكن متغايرة ، فالأَوْلى أن يقال : إن مرجع الكل إلى التكوين ، فإنه إن تعلق بالحياة يسمى إحياء ، وبالموت إماتة ، وبالصورة تصويراً إلى غير ذلك ، فالكل تكوين ، وإنما الخصوص بخصوصية التعلقات .

ثم المتبادر أن معنى التخليق والإنشاء والفعل والصنع واحد ، وهو إحداث الشىء بعد أن لم يكن سواء كان على نهج مثال سابق أوْ لا .

والصحيح أن لها معانى متقاربة ، فإن الإبداع إحداث الشىء بعد أن لم يكن لا على مثال سبق بخلاف التخليق ، فإنه أعم منه أو مقابله فى التحقيق والإنشاء

يختص بأول الأشياء ، والفعل كناية عن كل عمل متعد يكون فى الخير والشر والصنع عمل فيه إحكام وحسن نظام كما أشار إليه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨] وأما الترزيق فهو إحداث رزق الشىء وجعله قوتًا له .

ثم اعلم أنه لا موجود فى عالم الملك والأشباح ولا فى عالم الملكوت والأرواح إلا وهو حادث أحدثه الله تعالى بتخليقه وفعله وإنشائه وصنعه ، وأنه تعالى خلق الإنس والجن وخلق أرزاقهما كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ﴾ [الروم: ٤٠] لما أحب أن يظهر قدرته ورحمته ونعمته وحكمته ، ويبين للخلق معرفته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أى : ليعرفون ، ولعل تخصيصهما بالذكر لأنهم باعتبار جنسهم يعرفون الله تعالى بصفتى الجلال والجمال ، وفى الحديث القدسى والكلام الإنسى (كنت كنزًا مخفيًا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لأعرف) [(١)] يعنى وليترتب على المعرفة ما أراد لهم من المثوبة والقربة لا لأنه مفتقر ومحتاج إليهم فى مقام اليقين ، فإن الله غنى عن العالمين .

والتحقيق أن التكوين صفة أزلية لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق

---

(١) موضوع : أخرجه على القارى فى الأسرار المرفوعة (٢٧٣) والفتنى فى تذكرة الموضوعات (١١) وذكره السيوطى فى الدرر المنتثرة فى الأحاديث المنتشرة (١٢٦) وفى أحاديث القصاص (ص ٣) وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله : ليس من كلام النبى ﷺ ولا يعرف له سند صحيح ، ولا ضعيف ، وتبعه الزركشى والحافظ وابن حجر فى اللآلئ والسيوطى وغيرهم ، وقال القارى : لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] أى : ليعرفونى كما فسره ابن عباس رضى الله عنهما ، والمشهور على الألسنة كنت كنزًا مخفيًا، فأحببت أن أعرف ، وخلقت خلقًا فبى عرفونى وهو واقع كثيرًا فى كلام الصوفية واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم انظر كشف الخفاء (٢/ ١٢١) .

العالم ومكون له ، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفًا له قائمًا به ، فالتكوين ثابت له أزلاً وأبدًا ، والمكوَّن حادث بحدوث التعلق كما فى العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التى لا يلزم من قِدَمها قِدَم متعلقاتها لكون تعلقاتهما حادثة .

ثم الإمام أتى ببعض الصفات الذاتية والفعلية دون غيرها من النعوت العلية لأن معرفة هذه الصفات الشهيرة الجلية تكفى المؤمن فى معرفة وجود الله وصفاته البهية ، هذا وقد قال فخر الإسلام على البزدوى فى «أصول الفقه» : وأما الإيمان والإسلام فإن تفسيرهما التصديق والإقرار بالله سبحانه كما هو بصفاته وأسمائه ، وقبول أحكامه وشرائعه ، وهو نوعان : ظاهر ينشئه بين المسلمين ، وثبوت حكم إسلامه تبعًا لغيره من خير الأبوين ، وثابت بالبيان ، وأن يصف الله تعالى كما هو إلا أن هذا كمال يتعذر شرطه ، لأن معرفة الخلق بأوصاف الحق متفاوتة فى مقام التفسير وحال التعبير ، وإنما شرط الكمال بما لا حرج فيه ولا محال ، وهو أن يثبت التصديق والإقرار بما قلنا إجمالاً ، وإنْ عجز عن بيانه وتفسيره إكمالاً ، ولهذا قلنا : إن الواجب أن يستوصف المؤمن فيقول : أهو كذا أى الله سبحانه وتعالى يوصف بكذا ونعت كذا من الصفات الثبوتية والسلبية والنعوت الذاتية والفعلية ؟ فإذا قال : نعم ، فقد ظهر كمال إسلامه ، وتبين غاية مرامه ، وأما من استوصف فجهل ليس بمؤمن ، ولذا قال محمد رحمه الله فى « الجامع الكبير» فى الصغيرة بين أبوين مسلمين : إذا لم تصف الإسلام حتى أدركت[1] فلم تصف أنها تَبِين من زوجها .

صفات الله وأسماؤه كلها أزلية :

[**لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته**] أى موصوفًا بنعوت الكمال ، ومعروفًا

---

(١) أى صارت راشدة عاقلة .